Retirer le filigrane maintenant

المحور الثاني

أولا: مراحل عملية منح القروض وتحصيلها. : يمر منح القرض بعدة إجراءات رئيسية يمكن إيجازها في ما يلي :

1- فحص طلب القرض: يقوم البنك بفحص طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض يف البنك، إذ ينبغي الحصول على بيانات ومعلومات كافية عن الغرض من القرض، وكافة إجراءاته وعن العميل ذاته، على أن يتم تحليل هذه البيانات وتلك المعلومات لاستخدامها كأساس للتفاوض

- 2 .التحليل الائتماني للعميل: يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة- 3 .التفاوض ض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر القرض و مخاطره الائتمانية المحيطة به، يتم الاتفاق على كل عناصره من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهم

.3- اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض أما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد إتفاقية لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالمنشأة والقرض، وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة

.4- صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستفاء التعهدات و الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض

.5-متابعة القرض والمقترض: الهدف منها هو اكتشاف أي صعوبات محتملة يف السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب

.6- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله أي ظروف تأجل تسديده مثل تأجيل السداد.

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: إجراءات دراسة طلبات القروض .:

ـتعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة جدا و لهذا فهي تعتمد يف ذلك علي دراسة دقيقة لعوامل عدة 1نذكر منها 1-1 :

1 **دراسة العوامل الشخصية**: ترتكز الدراسة علي أهم عنصر في الائتمان و هو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون، و مدي التزاماته بتعهداته تجاه المتعاملين معه، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لأن صاحبها هو الميسر باختلاف المؤسسات الكبرى التي يتعدد المسئولون فيها و بالتالي مصالح الأشخاص فتكون محادثات مع المسؤولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب

2 الدراسة المالية والمحاسبية: ويقصد بها كل التكاليف الخاصة بالمشروع والنفقات والأعباء التي سيتحملها خلال دورته الاستثمارية او الاستغلالية وحجم الإرباح المتوقعة ومدى كفايتها على سداد مستحقات البنك في أجالها المحددة

3دراسة السوق: توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي و التجاري علي المدى المتوسط والبعيد و درجة الإقبال علي المنتجات، و كذا يمد استقرار أسعار بيعها، إضافة إلى دراسة درجة المنافسة، مركزها نوع نشاطه

4 -الأجل (المدة): كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة و كلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل كانت القرارات المتعلقة هبا أقرب إلى الصواب، فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر وتتعدد احتمالاتها و يضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقترضة يف التاريخ المحدد

- .5**المحيط الاقتصادي والنقدي**: إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا علي المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها و هذا ما يؤثر علي مرد وديتها، و بتالي تضعف قدرة المؤسسة علي الوفاء بالتزاماتهما كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثري القوانين التشريعية الحكومية علي نشاط المؤسسة المقترضة وإمكانياتها المالية

-ثالثا :تكوين ملفات القرض .: يتضمن ملف القرض ما يلي - :

- طلب الإقراض ويكون معبأ وموقعا من طرف العميل؛ -
- نسخة مطابقة للأصل السجل التجاري؛ -
- القانون الأساسي للأشخاص المعنويين؛

Retirer le filigrane maintenant

- وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية؛
- نسخة من شهادة ملكية المحل أو العقار والأموال؛ -
- الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات الثالث الأخيرة أو الموازنات التقديرية بالنسبة للمنشأة الحديثة؛ -
- ملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع البنك؛
- أي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل؛ -
- وضعية العميل اتجاه البنوك الأخرى؛

-أما بالنسبة لدراسة طلبات قروض الاستثمار: يضاف على الوثائق السابقة

- **دراسة تقنية اقتصادية؛ -**
- **وثيقة تعكس مبيعات تقديرية.**

رابعا: شروط إتفاقية القروض: ينبغي أن تنص إتفاقية الإقراض على :

- :حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن للبنك تقديمه؛

-حد أقصى لتاريخ استحقاق القرض؛

-إتباع إستراتيجية تعويم معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل ثابت طوال مدة القرض؛

-الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقدمي رهن لضمان القرض، وأنواع الأصول المقبولة وبنسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون؛

-بدائل لضمان المستحقات لتقدمي طرف ثالث كضمان للعميل، أو النص في عقد الاقتراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شرط للعقد

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

سياسة الإقراض في البنوك التجارية

.إن أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك يتمثل في عملية منح القروض ، حيث أن لكل بنك سياسة إقراض خاصة يبني عليها اتجاهاته وكيفيات استخدام الأموال المودعة لديه، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليها+ في إدارة وظيفة الإقراض يف البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك على النحو التالي

. **السياسة الاقراضية: المفهوم الأهمية والمكونات:**

أولا : تعريف سياسة الإقراض :التعريف الأول: تعرف سياسة الإقراض على أهنا تلك القواعد والإجراءات و التدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض و كذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث جيب أن تكون هذه السياسة مرنة . 1

2التعريف الثاني :كما يمكن تعريف السياسة الاقراضية بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص بما يحقق الإغراض الآتية:

* ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة؛

* -توفري عامل الثقة لدى الموظفين وبالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد والخوف من الوقوع يف أخطاء؛

-*سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا؛

* -تعزيز القدرة التنافسية للبنك يف السوق المالي والنقدي .

ثانيا: أهمية سياسة الإقراض :وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة

.و يتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعني البطء في اتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات.

Retirer le filigrane maintenant

والبنك التجاري كغيره من المنشآت له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها وسياسة الإقراض تحدد الاتجاه و أسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين، و بذلك يتضح أن لهذه السياسة أثرا كبيرا على اتخاذ القرار الائتمانية

ثالثا:مكونات سياسة الإقراض

- 1 .**تحديد الحجم الإجمالي للقرض:** يقصد بـه إجمالي القـروض التـي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحـد، و تتقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات و قواعد يضعها البنك المركزي، كما جيب الأخذ بيعن 2الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك.

-2 **تحديد تشكيلة القروض:** إن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة، وفي هذا المجال يقوم المسئول عن وضع سياسة الإقراض بتنويع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها البنك

- 3 .**مستويات اتخاذ القرار**: ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليـا يف حيث قروض روتينية من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى ولتحقيـق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري

- 4 .**الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد**: تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلـى العميـل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معينين

- 5 .**تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:** يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكرب من قيمة القرض)الفرق بينها يسمى الهامش(كما يراعى يف الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة حمل الضمان

- 6 .**سعر الفائدة:** ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا ألسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها

7 .- **تحديد نوع وطبيعة المخاطر:** تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوت بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما يف المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، ومدى تأثريها علـى القروض القصيرة، فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

حصيلة تلك القروض، في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا، يحتمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها أي أن البنك يف هذه الحالة يلجأ إلى تعومي سعر الفائدة .

8-الأهلية الائتمانية: من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الاقراضية توافر الشروط القانونية يف المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل هبا المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال والاحتياطات وبعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايري في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض

- 9 .متابعة القروض: في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها يف متابعة القروض التي مت تقدميها لاكتشاف أي صعوبات محتملة يف السداد بما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب هذا وقد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض ض فيها مع العميل المتأخر، كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها .

رابعا: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.: تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض ولعل من أهمها

1-**رأسمال البنك**: تتأثر السياسة الاقراضية برأسمال البنك لسببين مهمين يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز واق منيع في حدود حجم رأس المال واحتياطاته(تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرت البنك على تحمل الخسائر ، إن رأس المال له دور نفسي لدى كل المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منها بوجود أموال كافية لدى البنك

- 2 .الربحية: في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية–

3 .سياسة البنك المركزي: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي

4- .الاحتياجات التنموية للمنطقة: فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى تسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

Retirer le filigrane maintenant

5 - موقع البنك: حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبرية نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة .

6- الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكرب للبنوك للتسهيل يف إجراءات منح القروض، ويف حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثال يف حالة التضخم .

7-عامل الخبرة والمنافسة: يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبري يف ضمان الحصول على أفضل العملاء 2للبنك كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبرى، و ذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء

.أما عامل المنافسة فإنه باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم جلب أكبر عدد ممكن من العملاء من إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر

- 8 .استقرار الودائع: فالبنك الذي يواجه تقلبا استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية منخفضة لتغطية هذه المتغيرات

pdfelement